Strengthening resilience of Syrian women and girls and host communities in Iraq, Jordan and Turkey

UN WOMEN

FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
EU REGIONAL TRUST FUND 'MADAD'
الصندوق الاستئماني الأوروبي 'مدد'

FACTSHEET

# نشرة حقائق: الأردن

Photo Copyright © UN Women/Christopher Herwig

## عدد السكان

يبلغ عدد سكان الأردن 9.5 مليون حسب التعداد السكاني في العام 2015. 53 % من السكان هم من الرجال و 47 % من النساء. في حين تبلغ نسبة من أعمارهم تتراوح بين 14 سنة أو أقل 34 % [1].

## اللاجئون

هناك 1.4 مليون لاجيء سوري في الأردن [2]، منهم 668123 مسجلاً مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[3]. يعيش أكثر من 70 % من اللاجئين المسجلين في أفقر مناطق الأردن، ويعيش حوالي 15 % منهم في مخيمات[4].

## العمالة

بلغت مشاركة النساء في القوى العاملة نسبة 14 % مقارنة بـ 64 % من الرجال[5]. وتمثل النساء 69.3 % من الأشخاص غير النشطين اقتصاديا في الأردن. يعد الأردن من ضمن البلدان التي تعاني من أدنى مستويات مشاركة المرأة في النشاط الريادي في المراحل المبكرة، 3.3 % للنساء بالمقارنة بالرجال 12.8 %[6]. تراكميا، تم إصدار / تجديد 105.004 تصريح عمل للاجئين السوريين في الأردن منذ عام 2016، منها 4 % فقط تشغلها للنساء [7].

## قضايا رئيسية

إن عدم المساواة الممنهجة بين الجنسين في المجتمع الأردني متواجدة قبل اندلاع الأزمة السورية. ففي عام 2006 احتل الأردن المرتبة 93 من بين 115 دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وفي عام 2016 ، احتل الأردن المرتبة 134 من 144 دولة.كما حلت المملكة في المرتبة 105 في المشاركة الاقتصادية وفرص العمل في عام 2006، واليوم تحتل الأردن المرتبة 138 من بين 144 دولة[8].

لدى اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات اللواتي يعشن في المجتمعات المضيفة فرص محدودة في التوظيف، حيث تعد هذه الفرص نقطة البداية للمشاركة الإقتصادية والحماية. اذ لم تتعدى مشاركة المرأه الأردنية في الإقتصاد الرسمي 14 %. وتعاني الشابات بشكل خاص من هذا الوضع حيث وصلت نسبة العاطلات عن العمل بين الشابات إلى 41.8 %. و تشكل نسبة النساء الرياديات في الأردن 4.3 %. وترجع هذه النسب المتدنية إلى عدة عوامل من ضمنها التمييز في الأجور بناءً على النوع الإجتماعي، ارتفاع معدل الفصل المهني، والمشاركة المحدودة في القطاع الخاص. أما بالنسبة للاجئين السوريين، فحوالي 40 % من أسر اللاجئين السوريين في الأردن ترأسها نساء، يعتمد حوالي 48 % منهن على المساعدات لتلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي. في حين لا يزال اللاجئون الذكور يستفيدون بشكل غير متناسب من فرص العمل، حيث أن 4 % فقط من تصاريح العمل التي صدرت حتى الآن منحت إلى اللاجئات السوريات.

تفضل غالبية النساء العاطلات عن العمل في الأردن (57 %) أن يلتحقن بالعمل إن أتيحت لهن الفرصة، مما يوحي بوجود فجوه بين التطلعات (الرغبة في العمل) وبين الواقع في القدرة على الوصول إلى العمل بسبب المعيقات الخارجية التي تسهم في توسيع الفجوة بين الجنسين في سوق العمل الأردني [9].

يعتبر العنف ضد المرأة مقبول ومنتشر على نطاق واسع حيث أشار تقرير صادر عن دائرة الإحصاء عام 2012 أن 79 % من الشابات

[1]Government of Jordan, Department of Statistics. Available at: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Persons/Persons_3.1.pdf and the Jordan Times. Available at: http://www.jordantimes.com/news/local/population-stands-around-95-million-including-29-million-guests.
[2] UN Sustainable Development Framework (2018-2022). Available at: http://jo.one.un.org/en/publications/un-sustainable-development-framework-2018-2022/88.
[3] Syria Regional Refugee Response Portal. Available at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.
[4] Government of Jordan. 2015. "Jordan response plan for the impact of the Syria crisis, 2016-18"
[5] UNDP Human Development report and Department of Statistics.
[6] Global Entrepreneurship Monitor, 2017.
[7] Ministry of Planning and International Cooperation, June 2018.
[8] World Economic Forum's Global Gender Gap Index.
[9] UN Women/REACH 2017, Women working: Jordanian and Syrian refugee women's labour force. http://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/3/jordanian-and-syrian-refugee-womens-labour-force-participation-and-attitudes-towards-employment

الشابات االواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة يعتقدن أن الزوج له ما يبرره في ضرب زوجته، في حين أن 32 % من النساء المتزوجات تعرضن للعنف العاطفي والجسدي و / أو الجنسي من قبل الزوج. بالإضافة إلى ذلك، أفادت النساء بوجود عنف متزايد في المنزل نتيجة لضغوط الأزمة السورية [10] .

إضافة إلى ذلك، هناك فجوة بين الجنسين في تلقي المساعدات والتي تتفاقم بسبب نقص البيانات المصنفة حسب الجنس، وهو أمر بالغ الأهمية لتصميم وتنفيذ برامج تعزيز الصمود المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.

## يتميز نموذج المرونة والتمكين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن بثلاثة عناصر أساسية:

1. التمكين الاقتصادي باستخدام نهج مزدوج، كبرنامج النقد مقابل العمل لتوفير فرص عمل مؤقتة للنساء شديدات الضعف، حيث تم تصميم هذا التدخل كوسيلة لدعم النساء كوسيلة لتجديد موارد الدخل و إيجاد فرص عمل أكثر استدامة، فضلاً عن التدريب المهني المعتمد وتنمية الأعمال من أجل بالتوظيف، و التدريب، إضافة إلى توفير المنح من أجل خلق فرص مستدامة.

2. التدخلات القائمة على الحماية لزيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه.

3. دعم صمود الأفراد والمجتمعات من خلال المهارات القيادية للمرأة لإشراك الرجال في مبادرات المساواة بين الجنسين.

إضافة إلى ذلك، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توفير المساعدة التقنية التي تركز على النوع الاجتماعي وتنمية القدرات اللازمة لدعم آليات التنسيق الوطنية ومختلف الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

## التدخلات المقترحة

1. ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير المشاركة القصيرة الأجل في الاقتصاد وإشراك الرجال لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل. حيث ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم 1.050 إمرأة لاجئة سورية وأردنية من خلال برامج النقد مقابل العمل المرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية المحلية، ولا سيما العمل الاجتماعي والعمل الصحي. وسيقترن ذلك بالمشاركة المدنية والتدريب على القيادة للنساء شديدات الضعف ، مع إشراك الرجال والفتيان لزيادة مفاهيم المساواة بين الجنسين ودعم شركائهم في الحياة العامة.

2. ستسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا إلى ربط النساء اللواتي استفدن من مساعدات التوظيف قصيرة الأجل التي تقدمها الهيئة، بالعمل طويل الأجل من خلال التوظيف وفرص العمل. سوف يستند التدريب وتنمية المهارات والتوجيه إلى تقييم منتجات السوق والقروض التي تأخذ بعين الاعتبار طلب القطاع الخاص والفرص المحتملة في القطاعات الاقتصادية غير التقليدية. على وجه الخصوص، حيث سيتم استخدام البيانات والتحليلات لبناء حالة تجارية من النتائج المتأتية من الاستثمار في رعاية الأطفال والنقل لتحقيق مكاسب تجارية صافية.

3. إدراكًا لأهمية الالتزام بقانون العمل وتطبيق معايير العمل اللائق، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتشجيع الحوار والتفاوض حول معايير العمل اللائق بالشراكة مع وزارة العمل والتحالف الوطني ذو العلاقة، من خلال توفير بيانات وتحليلات عن اتجاهات عمل اللاجئات ومواطني المجتمع المضيف في مختلف أنحاء الأردن لنشر المعلومات حول عملهم ومشاركتهم.

4. ستقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات شاملة للمحتاجات أو المعرضات لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي أو الناجيات منه. وسيتم ذلك من خلال مقدمي الخدمات المحليين، لبناء آليات وطنية لتقديم الخدمات وضمان الاستدامة. وستحصل النساء المستفيدات من هذه المراكز على: المساعدة القانونية، والخدمات الطبية (بما في ذلك طب الأسنان)، ومأوى الطوارئ، والتدريب المهني والمهارات الحياتية (الحاسوب ومحو الأمية)، ودروس التوعية (مع التركيز على تبادل المعلومات حول الفرص المتاحة) و الدعم النفسي والاجتماعي (أنشطة المجموعات المجتمعية).

5. ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تطوير عناصر الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تعزيز المساءلة حول هذا النوع من الجرائم وتعزيز آليات الوصول إلى العدالة. وسيشمل ذلك بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة على كيفية الفصل في القضايا باستخدام التشريعات الأردنية، ودعم المدعين والقضاة خلال الفصل في القضية.

### برنامج مدد

بتمويل رئيسي من الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية (مدد)[1] ، يهدف برنامج الأمم المتحدة للمرأة المتكامل للاستجابة لأزمة اللاجئين وعلى مدار عامين (2018-2019) في العراق والأردن وتركيا، "تعزيز صمود النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة" إلى تعزيز صمودهن من خلال الحماية والتمكين الاقتصادي، وزيادة الوصول إلى الخدمات في مختلف القطاعات.

في الأردن، يتمثل الهدف العام للبرنامج في تعزيز صمود وتمكين النساء والفتيات المتضررات من الأزمة السورية، للوصول إلى ما يقرب من 5000 مستفيدة مباشرة و17000 مستفيدة غير مباشرة بحلول عام 2020.

1 يمول الاتحاد الأوروبي 80٪ من المشروع، والباقي يمول من قبل حكومة اليابان وهيئة للأمم المتحدة للمرأة ضمن مواردها الرئيسية.

[10] 2012 Department of Statistics report.